دور الاحتياطي النفطي العراقي في السوق النفطية العالمية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)

م.م. رشا سالم الزبيدي
كلية الصفوة الجامعة

م.م. زينة شاكر عبد الكاظم
كلية الصفوة الجامعة

rashalzubedy@yahoo.com

المستخلص:

برغم مايمتلكه العراق من مورد نفطي فأن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية حادة، فاحتياطيات العراق النفطية المثبتة، والتي تبلغ نحو ١٤٣ مليار برميل، هي من بين الاعلى عالميا، وهو ما يشكل ثالث اكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية وايران، وتتسم تكاليف استخراج النفط بانها بالغة التدني، لذا كان لابد من الوقوف على اهم الخيارات المتاحة لغرض النهوض بواقع القطاع النفطي والذي عانى من الاهمال نتيجة للحروب التي خاضها و اضافة الى العقوبات الاقتصادية والتي ادت بالقطاع النفطي العراقي الى التدهور وابعدته عن التقدم التكنولوجي والوسائل التقنية الحديثة المستخدمة في الصناعة النفطية فضلا عن الوسائل التي استخدمها النظام السابق في سبيل استخراج اكبر كمية من النفط الخام بعد السماح للعراق بتصدير النفط مقابل الغذاء كضخ كميات كبيرة من الماء تفوق الكميات المتعارف عليها في استخراج النفط مما ادى الى انخفاض العمر الافتراضي للابار النفطية من جهه اخرى.

Abstract:

Although Iraq has great oil resources, its economy suffers from severe structural weaknesses. Iraq's proven oil reserves, which are around 143 billion barrels, are among the highest in the world, which is the third largest conventional oil reserves in the world after Saudi Arabia and Iran. The costs of

industry as well as the means used by the former regime in order to extract the largest amount of crude oil after allowing Iraq to export oil for food as pumping large quantities of water above the conventional quantities in the extraction of oil, led to a decline in the life span of oil wells from the

extraction of oil is very low, so it was necessary to identify the most important options available for the advancement of the oil sector, which suffered from neglect as a result of wars and economic sanctions, which led the Iraqi oil sector to deteriorate and away from technological progress and means The modern technology used in the oil

المقدمة

يشغل العراق المرتبة الثالثة في قائمة مصدري النفط عالميا" ولديه العزم والموارد التي تؤهله لزيادة انتاجه على نحو واسع بعد ابرام العديد من العقود مع الشركات العالمية . وتزداد يوما" بعد يوم أهمية النفط كسلعة استراتيجية للدول المنتجة بشكل عام وللعراق بشكل خاص، إذ برهنت التجارب الدولية أن النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الاقتصادي وأداة مهمة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل أطياف المجتمع العراقي، ولا شك ان النفط هو أداة تساعد العراق على الخروج من حالة الفقر والحرمان بل وتساهم في تحول العراق الى دولة صناعية وزراعية ذات مكانة اقتصادية تتناسب مع المنزلة التاريخية التي يتمتع بها العراق. ان الطاقة هي حجر الزاوية بالفعل في الاقتصاد العراقي،. وان العراق ليس اكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم ولديه مجال كبير لمزيد من الاستكشافات، يمكن بل ينبغي تنمية هذه الموارد لتدعم اعادة اعمار العراق وتطويره

مشكلة البحث: بالرغم الاثر الاساس الذي يتركه القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي، الا ان هذا القطاع ما زال متخلفا كثيرا، فضلا عن الدمار الذي لحق به جراء الحروب والحصار، لكنه لم يحظ بالاهتمام الكافي، فعمليات البحث والتنقيب ما زالت قليله وبسيطة ولم تتجاوز ١٠% من الاراضي العراقية.

فرضية البحث :ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العراق يمتلك احتياطيات نفطية هائلة لم يتم تطويرها ولم يتم اكتشافها وخاصة في المناطق الصحراوية الغربية ولم يتم استفاده منها لزيادة احتياطيات المؤكدة وغير المؤكدة من النفط وبالتالي زيادة حصة العراق من هذه السوق

هدف البحث: يهدف البحث إلى الكشف عن الإمكانيات النفطية الهائلة من ناحية الاحتياطيات وقدرات البلد منحيث احتياطيات المؤكدة والغير مؤكدة ،ويكمن الهدف في تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي العراقي والنهوض به وسبل تطوير مصادره المتاحة للاستفادة من امكاناته الكاملة.

منهجية البحث: سنتناول في هذه الدراسة، الاحتياطي النفطي والعوامل المؤثرة علية اضافة الى تحليل اسباب انخفاض وزيادة الاحتياطي النفطي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨) ،واضافة الى الاستنتاجات والتوصيات.

الاحتياطي النفطي

يشكل الاحتياطي النفطي جزءا من حجم النفط المخزون في الارض والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المعروفة وكذلك يتغير بمرور الوقت وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة ومدى الالتزام الكامل بمعايير وضوابط المحافظة على الثروة النفطية (عبد الرضا،٢٠١١: ٥٩)،وتعدُّ الاحتياطيات النفطية مؤشراً على القدرات الكامنة للثروة النفطية التي تمتلكها مختلف البلدان والتي يمكن استثمارها ،فالكميات المعروضة من النفط في السوق النفطية العالمية تعتمد على الإنتاج النفطي لمختلف بلدان العالم وهذا الأخير يعتمد بالدرجة الأساس على ما تمتلك هذه البلدان من احتياطيات نفطية مؤكدة والتي يمكن تعريفها بأنها (الاحتياطيات المقدرة في وقت معين ،والتي تدل معطيات التحاليل الجيولوجية والهندسية المتوافرة بدرجة عالية من التأكيد على إمكانية استخراجها في المستقبل من المكامن ،ضمن الظروف الاقتصادية والفنية السائدة في الوقت نفسه)(العامري، نجم الدين،٢٠٠٩: ١٧٩) والمقصود بالاحتياطي النفطي بشكل عام (كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الارض والمكتشفة علميا والمقدرة كمياتها على ضوء المعلومات المتوفرة من عملية البحث في المنطقة المعلومة موضوعة الاستغلال أو البحث مع إمكانية استخراج تلك الثروة الكامنة في باطن الأرض بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة (ناشور،٢٠١٢: ٥)،وتتغير كمية الاحتياطي العالمي من النفط الخام من عام إلى آخر تبعاً للاكتشافات المستمرة لحقول جديدة لم تكن معروفة من قبل وكذلك لعدة عوامل تؤثر فيه وسوف يتم دراسته فيما بعد (مساعدة ،وعقله،٢٠١١: ٢٣٩):

العوامل المؤثرة على الاحتياطي النفطي :

إن حجم الاحتياطي النفطي يتأثر بعدة عوامل من أهمها **(حجم الإنتاج، و التقدم التكنولوجي ، عمليات البحث والتنقيب)** .

١. **حجم الانتاج:**- إن حجم الاحتياطي يتناسب عكسيا مع حجم الإنتاج من دون أن يعني ذلك أن ارتفاع حجم الاحتياطي يقلص الإنتاج بل أن احتياطيات النفط تنخفض كلما ارتفع الإنتاج فعلى سبيل المثال لقد تحولت الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٤٨ الى مستورد للنفط ،على الرغم من امتلاك البلد لاحتياطيات نفط كبيرة نسبياً ،فالهدف من هذه السياسة هو خفض مستوى الانتاج من اجل اطالة عمر الاحتياطيات .

٢. **التقدم التكنولوجي** :- لا يمكن إغفال دور التقدم التكنولوجي الذي تظهر أهميته في الاستفادة من النفط الذي تضمه الآبار الواقعة في ما يسمى (المناطق الصعبة)،أي تلك الآبار التي يتساوى عندها كلفة الإنتاج الحدية مع الإيراد الحدي عند مستويات منخفضة من الانتاج ،إن التقدم التكنولوجي جعل استغلال هذه الآبار ممكنا من الناحية الاقتصادية .فلقد وجدت بعض البلدان المنتجة للنفط ،بعد ارتفاع الطلب العالمي على النفط أن الخيار الذي لا مناص منه من اجل تلبية الطلب العالمي الزيادة على النفط هو اللجوء إلى استعمال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ،والتي تساهم في تطوير احتياطياتها واكتشاف حقول ومكامن جديدة وتحسين مستوى الأداء الإجمالي لهذه المكامن وتقديم الحلول العلمية للمشاكل الفنية في مختلف مراحل الاستكشاف والإنتاج ، فعلى سبيل المثال شرعت الدول العربية في تطبيق التقنيات الحديثة في التنقيب لكي تساعدها على تحسين معدل النجاح في الابار الاستكشافية وتحديد التوسع الافقي والعمودي في الحقول المكتشفة وتحديد خصائص المكامن بصورة أفضل ورفع معامل الاستخلاص ،وذلك من أجل زيادة الاحتياطي (العامري ،نجم الدين ،مصدر سابق:١٧٩).

٣. **عمليات البحث والتنقيب** :-إنَّ النفط أصبح مصدرا للطاقة بعد اكتشافه من قبل الإنسان ولم يشكل هذه الاهمية قبل ذلك فكلما ازدادت الحاجة إلى النفط كلما زاد التنقيب عنه على افتراض أنَّ اتساع مساحة التنقيب وكثافته كفيلة بالعثور على آبار جديدة أو مكامن نفط جديدة أو يتمخض عنها توسيع المكامن المعروفة مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الاحتياطي النفطي (العامري،٢٠٠٩: ٢٢٢).

انواع الاحتياطيات النفطية

ويكون الاحتياطي النفطي على أنواع هي :

١. **الاحتياطي المؤكد:** بحسب تعريف معهد البترول الأمريكي (API) فان الاحتياطي النفطي المثبت هو(كميات النفط الخام التي

تشير البيانات الهندسية والجيولوجية المتوافرة بشكل واضح لا يقبل الشك إلى إمكانية استخراجها مستقبلاً من الحقل مع افتراض استمرار الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحالية)(خضر،الخامسة : ٥).

٢. **الاحتياطيات المضافة نتيجة لتطبيق تقنيات الاستخلاص النفطي المدعم:**–و هي استخراج كميات إضافية إلى الإنتاج الأولي من النفط من المكامن الطبيعية وذلك عن طريق دعم الطاقة الطبيعية في المكمن او استبدالها وتتضمن هذه الطرق طريقة الاضافة بالماء واي وسائل اخرى تدعم عمليات الانتاج الطبيعي من المكمن (موسى،٢٠٠٥: ١٣٦).

٣. **الاحتياطي المرجح وجوده** :وهي ليست مقيمة بدقة اذا لم يتم حفر مايكفي من الابار لتقيمها الكامل وانما تم الاعتماد في تقيمها على المعلومات والمؤشرات الجيولوجية وغيرها ،وهناك مؤشر لهذا الاحتياطي يسمى (p50) اي ان هناك احتمال يتجاوز ٥٠% في تحول هذه الاحتياطيات المرجحة الى احتياطيات الثابتة وذلك بعد اجراء تقييم اكثر دقة، (الامير ،٢٠١٢: ٢٥١)، ويعرف كذلك بأنه كميات النفط الممكن الحصول عليها من المكامن النفطية المجاورة للمكامن التي تم تطويرها و التأكد من احتياطها الثابت سواء تلك التي يمكن الحصول عليها من الامتداد الأفقي أم العمودي للطبقات المنتجة للنفط او الكميات التي يمكن استخلاصها بسبب تطبيق مسائل الاستخلاص الثانوية أو الكميات التي يمكن الحصول عليها من الطبقات التي لم يتم تطويرها الإنتاجي بعد ،والتي توجد دلائل على احتوائها للنفط (www.ar.wiki.openoil.net).

٤. **الاحتياطيات المحتملة:** هي الاحتياطيات التي تعرف بأنها موجودة ويمكن استخراجها في اطار السوق الحالية والظروف التكنولوجية ،إذ أنَّ الشركة اقل تأكدا في قدرتها على استخراجها والتي تصل نسبتها الى (50%) بعكس الاحتياطي المؤكد والذي تصل نسبة الى(٩٠٪)،حيث ان من أسباب الفرق تكمن في ان الاحتياط يكون خارج نطاق القدرة الاستخراجية من الآبار الموجودة مما يتطلب الحاجة لاستثمارات جديدة أو انه لابد من التراخيص المختلفة للإنتاج والنقل من البلد المضيف (موسى،٢٠٠١: ٧١) .

الاحتياطي النفطي في العراق :

يعدُّ العراق من أغنى الدول المنتجة للنفط على مستوى دول العالم. ويأتي بعد السعودية ،وتتميز حقوله النفطية بعدة خصائص تجعلها مميزة عن بقية الحقول العالمية الاخرى منها وقوعها على اليابسة وفي اعماق قريبة من سطح الارض ومعظمها ذات جدوى اقتصادية عالية بسبب كبر حجم احتياطاتها ،كما انها لا تتضمن تركيبات

جيولوجية معقدة بسبب ضعف الحركات الميكانيكية للصخور خاصة في الجنوب بسبب انحدار الاراضي نحو الخليج العربي(الجنديل ودهيم،٢٠١٢: ٣٢٥) ، إنَّ احتياطيات العراق المؤكدة النفطية في المدة(١٩٩٠-١٩٩٤)، حيث بقيت الاحتياطيات النفطية مستوى (١٠٠) مليار برميل طول المدة وذلك بسبب توقف أعمال المسح الزلزالي وعمليات الحفر الاستكشافي و التقييمي والتطويري ، وكذلك عمليات استصلاح آبار النفط وآبار حقن الماء، وانخفضت بشكل حاد أيضاً عدد الدراسات الجيولوجية و المكمنية والهندسية بالنظر إلى النقص في المعلومات وضعف الاتصالات مع الخارج وعدم الحصول على الأجهزة والمعدات فضلا عن الأدوات الاحتياطية بسبب العقوبات الاقتصادية ، واضطر العديد من الكوادر المتخصصة إلى ترك العراق إلى الخارج لأسباب سياسية و اقتصادية(كاظم واخرون،٢٠٠٧: ١٤١).

وخلال المدة(١٩٩٥ – ١٩٩٩) تميز الاحتياطي النفطي المؤكد بالاستقرار النسبي وقد ترواح مقداره بين (١١٢-١١٢,٥) مليار برميل، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد السعودية في المدة نفسها، فقد وضعت الأمم المتحدة في عام 1996 اللمسات الأخيرة لبرنامج النفط مقابل الغذاء والذي يسمح للعراق بتصدير النفط مرة أخرى منذ فرض حظر كامل لعدة سنوات(العامري،٢٠٠٩: ٥٤)(شندي ولفته،٢٠١٢: ٧٧) ،فقد جاءت هذه الزيادة بسبب اتفاقية او برنامج النفط مقابل الغذاء فتمكن العراق استيراد قطع غيار للصناعة النفطية ولكن بشكل محدود جداً، غير ان تقارير تابعة للأمم المتحدة اشارت إلى ان هناك الكثير من المشكلات الفنية التي تعاني منها الصناعة النفطية بشكل عام خلال المدة التي اعقبت برنامج النفط مقابل الغذاء، وقد بينت هذه التقارير إلى ان بعض الاحواض النفطية تدار بشكل سيئ واوصت باستخدام الحقن المائي بهدف ادامة الضغط المائي(الحلفي ،٢٠٠٧: ١٤١)(الساعدي ،الفيصل ،مصدر سبق كره:١١٦).

ارتفع الاحتياطي بشكل بسيط ليصل الى ١١٥ مليار برميل عام ٢٠٠١ بسبب الدراسات و إعادة تقييم المعلومات الجيولوجية والمكمنية بالوسائل المحدثة .وتتوزع هذه الاحتياطيات على (٧٣) حقلا تسعة منها عملاقة و (٢٢) منها كبيرة . أما جغرافياً فان تلك الحقول تتوزع على مناطق حوض الرافدين كافة وان نسبة (٧٣%) من الاحتياطي يقع في المنطقة الجنوبية، وان نسبة قليلة تقع في الصحراء الغربية ومن المتوقع ان تزداد حصة الصحراء الغربية مع تطور النشاط الاستكشافي(اوابك ،اوراق قطرية:١٦)،

واستمر مقدار الاحتياطي النفطي حتى عام ٢٠٠٩ حيث لم يتغير ،وهو بهذا احتل المرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية وإيران، وعلى الرغم من تغير حجم الاحتياطي الا أنَّ نسبة الاحتياطي النفطي العراقي مقارنة بالاحتياطي النفطي العالمي انخفضت نتيجة زيادة احتياطات النفطية لايران ،كما ان الظروف الأمنية غير المستقرة في العراق أصبحت عقبة امام عمليات البحث والتطوير وخصوصاً في المناطق التي يرشحها الجيولوجيون في وزارة النفط لأجراء المسوحات عليها كالصحراء الغربية (الجبوري ،٢٠١٠: ٦٥)،ولم يعلن عن أي اكتشاف منذ العام ٢٠٠٣ سوى اكتشاف واحد عام ٢٠٠٦، ويرجع ذلك إلى توقف أعمال المسح، (البصري ٢٠٠٧: ٧)،ويمتلك العراق خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٠٩) احتياطاً نفطياً مؤكداً قوامه (١١٥) مليار برميل وهو ما يشكل نسبة(١٠ %)من الاحتياطي النفطي العالمي ويأتي بذلك بالمرتبة الثالثة بعد المملكة العربية السعودية، ويتوقع الخبراء ان يتفوق الاحتياطي النفطي في العراق على الاحتياطي النفطي في دول الخليج الأخرى إذا ما تم إكمال عمليات البحث والتنقيب في الأراضي التي لم تلق مسحاً جيولوجياً، فكثير من قطاعات الصحراء الغربية لم ترسم لها خرائط بترو جيولوجية دقيقة، ويتوقع ان يتواجد فيها كميات كبيرة من النفط الخام ،حيث تشير التقديرات الأولية الى احتمال وجود (٢٠٠) مليار برميل نصفها يمكن ان تكون احتياطياً مؤكدا(الشمري، الجبوري،٢٠١٢: ٢١٠) .

وقد تم اعلان وزارة النفط العراقية عن ارتفاع احتياطي النفط في العراق عام ٢٠١٠ بنسبة تقارب (25 %) عن التقديرات السابقة ، مما يرفع الاحتياطي المؤكد القابل للإنتاج إلى (142.3) مليار برميل .مما يجعل العراق في المرتبة الثالثة عالمياً من حيث حجم الاحتياطيات بعد السعودية وفنزويلا . وجاء في الإعلان أن (71 %) من الاحتياطي موجود في الحقول الجنوبية وخاصة حقول البصرة، بينما تتركز(20 %) من الاحتياطيات في الحقول الشمالية خصوصاً كركوك، أما حقل شرق بغداد فيحتوي على (9 %) من هذه الاحتياطيات، وتتركز معظم تلك الاحتياطيات – بحسب الإعلان –في حقلي غرب القرنة والزبير في محافظة البصرة (جنوبي العراق) إذ يمكن اعتبار حقل غرب القرنة أكبر الحقول النفطية العراقية من حيث الاحتياطي المؤكد البالغ (43) مليار برميل، وهو ما يجعله ثاني أكبر حقل في العالم بعد حقل غوار السعودي (الامير،٢٠١٢: ٢١٢)،وقد شكلت نسبة مساهمة الاحتياطي النفطي في العراق حالي(١٦,٨%) من اجمالي الاحتياطي

للدول العربية عام ٢٠١٠ والبالغة (683.7)مليار برميل (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠١١: ٨٣) ، وفي عام ٢٠١١ وصل الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق إلى (١٤٣,١) مليار برميل كنتيجة للاستكشافات عن طريق الفرق الاستكشافية في وزارة النفط العراقية وكذلك عن طريق عددٍ من الشركات التي تم التعاقد معها ضمن عقود تراخيص الخدمة والتي أجرت مسحاً شاملاً للحقول التي تعمل علىها لتحديد مخزوناتها النفطية ،فقد تزايد الاحتياطي النفطي العراقي ليصل في عام ٢٠١٣ إلى (٢١١. ١٤٤) مليار برميل من النفط الخام وبذلك أصبح العراق يحتل المرتبة الثانية عربياً من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد بعد المملكة العربية السعودية والخامسة عالمياً بعد كل من فنزويلا والسعودية، وكندا، وإيران وفقاً لآخر الإحصاءات الرسمية المتاحة(النداوي ،٢٠١٤: ٦٦٨).

فقد تطور الاحتياطي النفطي المؤكد من (١١٥) مليار برميل من النفط الخام عام ٢٠٠٩ الى ١٤٨ مليار برميل عام ٢٠١٧ ،نسبة للاكتشافات عن طريق الفرق الاستكشافية في وزارة النفط وكذلك عن طري عدد من الشركات التي تم التعاقد معها ضمن عقود استثمار والتي جرت مسحا شاملا للحقول التي تعمل لتحديد مخزونها النفطي ،اي مانسبته ٨،٨ % من مجموع الاحتياطي العالمي يمكن المقدار الاكبر منه من جنوب البلاد ،وبذلك اصبح العراق يحتل المرتبة الثانية عربيا بعد السعودية التي تمثل ٢٦٧ مليار برميل(عباس ،٢٠١٦: ٣٨٩) ،فقد اشارات التقارير ان الاحتياطي النفطي غير مؤكد المحتمل تقدر ما بين (٢٨٠-٣٦٠) مليار برميل ،وفي حال استكمال الاستكشافات النفطية لم تطل الا ١٠% من الاراضي العراقية،كما ان بعض الخبراء يرى ان المكامن النفطية العميقة الواقعة معظمها في منطقة الصحراء الغربية يمكن ان تكون مصادر نفطية اضافية (قد تصل الى ١٠٠ مليار برميل اخرى او اكثر من ذلك حسب اراء اخرى وقد لايتجاوز ال ٤٥ مليار برميل) ،علما ان هذه الاراضي لم يتم اكتشافها بعد (نفس مصدر:٣٩٠).وأعلنت وزارة النفط العراقية، أنّ احتياطي النفط الخام في البلاد تجاوز ١٥٣ مليار برميل، وسط تسريبات تؤكد تقديم شركات نفط آسيوية وروسية عروضا للاستكشاف والاستثمار في المنطقة الغربية بالعراق بمواقع نفطية وغازية بعد التحسن الأمني الملحوظ فيها وتراجع قدرات تنظيم "داعش"، في الأنبار (https://www.alaraby.co.uk).

جدول (١)احتياطيات النفط الخام المؤكدة في العراق العالم واوبك(مليار برميل)

السنوات	العراق	احتياطي العالمي	احتياطي اوبك
١٩٩٠	100	٩٨٥.٣١	٧٦٧٥.٤
١٩٩١	100	٩٨٨٧٦٨	٧٧٣٣٩٧
١٩٩٢	100	٩٩٤٧٩٣	٧٧٥.٣٦
١٩٩٣	100	٩٩٦١٦١	٧٧٦٤٤٢
١٩٩٤	100	١٠٠١٧٦٢	٧٨٠٣٦٥
١٩٩٥	112	١٠١١١٠٠	٧٨٨١٩١
١٩٩٦	112	١٠٣٩٤٠٠	٨٠٦٥١٤
١٩٩٧	112.5	١٠٤٥١٧٦	٨٠٩٨٦٧
١٩٩٨	112.5	١٠٥١٨٢٠	٨١٤٢٩٤
١٩٩٩	112.5	١٠٦٧٢٠٤	٨٢٣٢٩٧
٢٠٠٠	112.5	١٠٩٠٦٢٠	٨٤٦٥١٠
٢٠٠١	115	١١٢١٤٠٢	٨٥٤٣٨٤
٢٠٠٢	115	١١٥١٨٤٤	٨٩٠٥٧٩
٢٠٠٣	115	١١٦٩٧٢٦	٨٩٩٥١٥
٢٠٠٤	115	1177514	٩٠٥٦٩٤
٢٠٠٥	115	1189139	٩١٣٢٩٠
٢٠٠٦	115	1195318	٩٢٢٤٨٢
٢٠٠٧	115	1213008	٩٤٨٠٥٨
٢٠٠٨	115	1292280	١٠٢٣٣٩٣
٢٠٠٩	115	١٣٣٢٧٧٦	١٠٦٤٢٨٨
٢٠١٠	142.300	١٤٦٧٣٦٣	١١٩٦٧٢٠
٢٠١١	١٤١.٣٥٠	١٤٦٥٨١٣	١٢٠٠٩٧٩
٢٠١٢	١٤٠.٣٠٠	١٤٧٨٧٥٣	١٢٠٤١٢١
٢٠١٣	١٤٤.٢١١	١٤٨٩٣٥٢	١٢٠٩٤٧٤
٢٠١٤	١٤٣.٠٦٩	١٤٩٠٤٦٥	١٢٠٩٦٨٥
٢٠١٥	١٤٢.٥٠٣	١٤٩٢٦٧٧	١٢١١٤٣٢
٢٠١٦	١٤٨.٧٦٦	١٤٩٢١٦٤	١٢١٦٧٨٠
٢٠١٧	١٤٨.٧٦٦	١٤٤٩.٥١	١٠٣٣٨٧٠

المصدر :انظر في ذلك OPEC-Annual Statistical Bulletin 2006- and 2010 and 2014 and 2015and2017.

- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط -اوابك -تقرير الامين العام للمنظمة السنوي-اعداد متفرقه.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

هناك جملة من الاستنتاجات تم توصل اليه من خلال البحث اهمها:

١- ان اهم ماتوصل اليه الاحتياطيات النفطية المؤكدة لعام ٢٠١٨ حوالي ١٥٣ مليار برميل حسب تقارير وزارة النفط العراقي ويحتل المرتبة الثانية عربيا بعد السعودية .

٢- مر القطاع النفطي بفترات متعاقبة من التذبذب (حيث من الوفرة الى الشحة ومن الارتفاع الى الانخفاض ومن الاهتمام الى الاهمال نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية واعمال النهب والتخريب بعد عام ٢٠٠٣.

٣- يمتلك العراق ثروة نفطية هائلة يمكن تنميتها، اذ تقدر احتياطيات البلد النفطية الغير مكتشفة بحوالي ضعف احتياطياته المؤكدة، هذا يعني ان الاحتياطيات النفطية الغير مكتشفة في حال اكتشفت (اضافة الى المؤكدة) يمكن ان تضع العراق في مقدمة بلدان العالم بالنسبة لاحتياطيات النفط، أي غير المرتبة التي يحتلها الان وهي الثالثة بعد السعودية وايران.

٤- عدم وجود مسح نفطي حديث لكل الاراضي العراقية للوقوف على الاحتياطات النفطية المؤكدة خاصة خلال الحرب الخليج الاولى والثانية وبالتالي معرفة كمية النفط التي يمتلكها العراق لتعزيز موقعه في سوق النفط العالمي.

ثانيا : التوصيات:

هناك جملة من التوصيات تم توصل اليه من خلال البحث اهمها:

١- الحاجة الى عقد اتفاقيات جديدة مع الشركات المسح للقيام بالاكتشافات الجديدة وتثبت مقدار الاحتياطيات المتوقعة المؤكدة والغير مؤكدة والتي على اساسها يمكن تفاوض مع منظمة اوبك لتحديد حصة العراق في السوق النفطية .

٢- إجراء مسوحات نفطية لكافة أراضي البلاد لغرض الوقوف على مقدار الاحتياطي النفطي ومن ثم وضع خطة لبرمجة زيادة الإنتاج بما ينسجم مع ذلك الاحتياطي من جهة والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى .

٣- يجب اهتمام وزارة النفط بالابار النفطية والاهتمام بها ويجب اخذ الاجراءات الضروريه واللازمة في استثمار الايرادات التي يحصل عليها لتشجيع القطاعات الاخرى وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الدخل والناتج القومي الاجمالي .

٤- سن القوانين اللازمة لمنع الفساد الاداري والمالي في القطاع النفطي وكذلك وضع القوانين الخاصة في إنتاج واستثمار الثروة النفطية .

المصادر

اولا: الكتب

١. عصام ألجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في برنامج مستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، أعمال ندوة (ودراسات الوحدة العربية حول) مستقبل العراق، بيروت، 2005

٢. فؤاد قاسم الامير –الجديد في القضية النفطية العراقية–مطبعة الغد –العراق– بغداد–٢٠١٢

٣. حسن لطيف كاظم واخرون –النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي رؤية مستقبلية – مركز العراق للدراسات –العراق –الطبعة الاولى ٢٠٠٧–

٤. نبيل جعفر عبد الرضا – اقتصاد النفط – دار الاحياء التراث العربي – الطبعة الاولى –٢٠١١–

٥. امجد عبد المهدي مساعدة ومحمود يوسف عقله –دراسات في الجغرافيا الاقتصادية دار الاعصار العلمي –عمان– الطبعة العربية الاولى –٢٠١١

ثانيا: بحوث ودوريات:

٦. اديب شندى وعباس لفته –اثر النفط في تحديد الوضع الاقتصادي والمالي –مجلة النهضة –المجلد الثالث عشر–العدد الاول –يناير – ٢٠١٢ –

٧. اركان ريسان عباس– الصناعة النفطية في العراق للمدة ٢٠٠٠–٢٠١٤ –مجلة كلية التربية الاساسية –المجلد ٢٢– العدد ٩٤ – ٢٠١٦

٨. جعفر طالب الجند يل وكوثر محمد دهيم –واقع السياسة النفطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ المشاكل والمعوقات –مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية –عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني ٢٠١٢

٩. خضير عباس احمد النداوي – الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد ٢٠٠٣ – – المجلد ٣٥ العدد ٣ – ٢٠١٤

١٠. زاهد قاسم بدن الساعدي – ايهاب عباس الفيصل– أثر صدمات القطاع النفطي العراقي على الناتج المحلي الإجمالي– المجلد: ٨ العدد: ٢–٢٠١٦

١١. زمن راوي سلطان الجبوري ––واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق– رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة–٢٠١٠–

١٢. كمال البصري ،قانون النفط والتحديات الاقتصادية، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي ،عدد خاص ،العدد الرابع،٢٠٠٧.

١٣. مايح شبيب الشمّري و–زمن ا روي سلطان – الخيارات المتاحة أمام السياسة النفطية العراقية

١٤. محمد علي حميد مجيد –الدور المرتقب لقطاع النفط في اعادة بناء اقتصاد العراق –مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية–٢٠٠٩–

١٥. محمد علي حميد وعدنان كريم نجم الدين– احتياطيات النفط العالمية واهم العوامل المؤثرة على نموها دراسة تحليلية كمية للمدة (١٩٩٣–٢٠٠٧)–مجلة جامعة كربلاء العلمية –المجلد السابع–العدد الرابع –علمي –٢٠٠٩

١٦. هناء عبد الحسين –وقحطان لفته عطية الربيعي –قياس وتحليل دوال الطلب والسعر للمشتقات النفطية الاساسية في العراق للمدة ١٩٨٥–٢٠٠٨—مجلة الادارة والاقتصاد –جامعة بغداد

١٧. هيام خزعل ناشور–العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة ٢٠٠٠–٢٠٠٨– مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية –العدد ٣١–المجلد ٨ –١تشرين الثاني –٢٠١٢– ص٥

ثالثا : تقارير

١٨. منظمة الدول العربية المصدرة للنفط –اوابك –تقرير الامين العام للمنظمة السنوي–لعام ٢٠١٧ ٢٠١٠و٢٠٠٨

١٩. منظمة الدول العربية المصدرة للبترول– اوابك –تقرير الاحصائي السنوي العدد لعام ٢٠٠١

٢٠. منظمة الدول العربية المصدرة للبترول –اوابك مؤتمر الطاقة الثامن– اوراق قطرية– لجمهورية العراق

٢١. صندوق النقد العربي –تقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠١١

٢٢. منظمة الدول المصدرة للنفط اوابك – تقرير الامين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط العدد ٣٧ ٢٠١٠

23. OPEC–Annual Statistical Bulletin 2006– and 2010 and 2014 and 2015and2017.

المواقع الالكترونية:

٢٤. تقويم النفط العراقي على الموقع الالكتروني www.ar.wiki.openoil.ne